100 مليون إضافية لبند الأدوية في وزارة الصحة

«الميزانيات»: 300 مليون دينار قيمة العقد الجديد للتأمين الصحي على المتقاعدين

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروعي قانونين بفتح اعتماد إضافي لميزانيتي وزارة الصحة والنفط للسنة المالية الحالية 2019/2018 بحضور وزير الصحة د. باسل الحمود وممثلي وزارة المالية وديوان المحاسبة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن الحكومة تقدمت بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الصحة بمبلغ 319 مليون دينار.

وأوضح أن الوزارة تعتزم توجيه هذه المبالغ لسداد العجوزات في تقديرات بنود كل من (الأدوية، الخدمات الصحية في الخارج، التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين) في ميزانية الستة المالية الحالية.

وأضاف انه ستتم إضافة 100 مليون دينار من هذه المبالغ إلى بند الأدوية ليصبح مجموع ما اعتمد لهذا الغرض 455 مليون دينار وذلك لتسديد مستحقات شركات الأدوية، وتعزيز قيمة المخزون الاستراتيجي وتلبية احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية.

وبين عبد الصمد أن ديوان المحاسبة طالب الوزارة بإعادة النظر في آلية شراء ومتابعة مخزون الأدوية في ضوء معدلات الاستهلاك والاحتياج الفعلي.

وطالب الديوان أيضا بالنظر في الشروط التعاقدية بما يسمح بتوسيع المجال أمام استبدال الأدوية غير المستخدمة قبل انتهاء صلاحيتها.

وقال عبد الصمد إن كلا من وزير الصحة ووكيل الوزارة أكدا بدء اتخاذ إجراءات لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة بهذا الجانب.

جانب من اجتماع اللجنة

ولفت إلى أن الوزير أوضح أن الوزارة أخذت موافقات من الشركات لاستبدال كميات من المواد الطبية المنتهية الصلاحية بقيمة 4 ملايين دينار. وذكر عبد الصمد أنه فيما يخص تغطية عجز بند التأمين الصحي بشأن المتقاعدين بقيمة 19.5 مليون دينار، فإن تلك المبالغ سيتم دفعها لتسوية المبالغ المترتبة على ابرام العقد السابق بالإضافة إلى التمديدين الأول والثاني له.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة استمعت إلى شرح تفصيلي من الوزير بشأن عقد التأمين الصحي الجديد وأنه سيتضمن إضافة علاجات جديدة إلى البطاقة التأمينية مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الجهات الرقابية فيه.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة أكدت الحاجة إلى دراسة مدى انعكاس خدمة التأمين الصحي للمتقاعدين، على تقديرات ميزانية وزارة الصحة والتي تشهد تنامياً سنوياً. وأشار إلى أن قيمة عقد التأمين الصحي قد ارتفعت من 82 مليون دينار إلى أكثر من 300 مليون دينار في العقد الجديد، والذي سيغطي سنتين ماليتين مع الأخذ بالاعتبار أعداد المتقاعدين المتزايدة سنوياً.

وبين عبد الصمد أنه فيما يخص الخدمات الصحية في الخارج، فستتم إضافة 219 مليون دينار الى بند العلاج بالخارج وذلك لسداد مستحقات وفواتير متأخرة للمراكز الطبية في عدد من الدول عن سنوات مالية سابقة.

ولفت إلى أن السداد يأتي تفاديا لانقطاع علاج المواطنين الحاليين بالخارج، وألا يحول ذلك دون استقبال المستشفيات للحالات المرضية الجديدة مستقبلا.

وبين عبد الصمد أن اللجنة شددت على ضرورة وجود تسوية حقيقية لكل البنود التي طلبت الحكومة فتح اعتماد إضافي بشأنها لاسيما أن هناك ملاحظات من الجهات الرقابية عليها.

وذكر أن من بين الملاحظات على سبيل المثال أن الفواتير الطبية لا يتم تدقيقها بالصورة الكافية وأنه لا توجد خطة واضحة للحالات المرضية التي يتم ايفادها للخارج ما يؤدي الى استنفاد المبلغ المقدر في الميزانية.

ومن الملاحظات أيضا الحاجة إلى إعادة تبويب الاعتمادات للفصل بين ما يصرف على تكاليف الإقامة بالمستشفيات وأجور علاج المرضى، وبين المصاريف الإدارية للمكاتب الصحية في الخارج كرواتب الموظفين ومخصصات مرافقي المرضى وتذاكر سفرهم وغيرها، وهو ما وعدت وزارة المالية بدراسته وأخذه بعين الاعتبار.

وقال عبد الصمد إنه في حالة تمت الموافقة على هذا الاعتماد الإضافي لا تزال هناك مبالغ أخرى لم يتم سدادها في التأمين الصحي بشأن المتقاعدين والعلاج بالخارج. وأشار إلى أن هذه المبالغ لم تصل مستحقاتها وفواتيرها حتى تاريخه وفقا لإفادة الوزارة، الأمر الذي تخشى اللجنة تكراره في الميزانيات المستقبلية بدلا من وجود تسوية حقيقية لمثل هذا الملاحظات المتكررة. وأوضح أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة النفط بمبلغ 900 مليون دينار، لعمل تسوية محاسبية على مبالغ مستقطعة فعليا ومقيدة على حساب العهد عن سنوات مالية سابقة لدعم المنتجات البترولية والغاز المسال.

وأشار إلى أن هذه المبالغ المستقطعة كان سببها ارتفاع أسعار المنتجات البترولية عن سعر البرميل المقدر في الميزانية والتي نتجت عنه مثل هذه الملاحظة المتكررة سنوياً.

وقال عبد الصمد إن وزارة المالية أكدت أنه ابتداء من السنة المالية الجديدة لن تتكرر مثل هذه الملاحظة إثر صدور قرار من مجلس الوزراء بعدم استقطاع أي مبالغ مستقبلا والرجوع لوزارة المالية لإدراج أي مستحقات تطلبها بهذا الشأن في ميزانيات السنوات اللاحقة.

وأكد أن اللجنة ستقوم بإعداد تقريرها عن مشروعي القانونين بشأن فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية بعد الدراسة مسترشدة برأي ديوان المحاسبة في مدى سلامة استحقاق ادراج مثل هذه المبالغ في الميزانية وإرساله إلى مجلس الأمة لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

عاشور: تقدمت باقتراح بشراء الدولة القروض الاستهلاكية وتحصيلها من علاوة غلاء المعيشة

أعلن النائب صالح عاشور انه تقدم باقتراح بقانون لشراء الدولة القروض الاستهلاكية على أن يتم سدادها من علاوة غلاء المعيشة.

وأوضح عاشور، في تصريح صحفي، أن البنوك تقوم بتقديم قروض استهلاكية ويترتب على كل قرض فوائد تحصلها البنوك ما يتسبب بزيادة العبء المالي على كاهل المقترض.

وأضاف أن الاقتراح يقضي بأن تقوم الدولة بشراء القروض على أن يتم تسديدها من علاوة غلاء المعيشة بحسب قيمة القسط الشهري.

وبين أن الاقتراح يقضي بأن يكون الحد الأقصى بقيمة بين المواطنين يجب استمرار صرف العلاوة لمن ليس عليه قرض استهلاكي، كما أنه وبعد انتهاء التسديد يتم صرف هذه العلاوة للمستفيد.

صالح عاشور

الكندري: تقدمت ببلاغ للتحقيق في جميع تعاملاتي المالية لدرء الشبهات التي أثيرت

قال النائب فيصل الكندري إنه تقدم ببلاغ إلى النائب العام وهيئة مكافحة الفساد للتحقيق في جميع تعاملاته المالية وذمته المالية.

وأضاف الكندري، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن تصريحات النائب رياض العدساني بشأن وجود تحويلات بنكية وإيداعات مليونية جديدة ذهبت لنواب في الدائرتين الرابعة والخامسة بحاجة إلى وقفة.

وأوضح أنه "كمواطن قبل أن أكون عضوًا في مجلس الأمة فإن واجبي الوطني يحتم علي أن أقف وقفة حق أمام كل الشبهات التي طالت نواب الدائرة الخامسة بشكل خاص وكل الدوائر بشكل عام، وأن أبر بقسمي كوني أحد نواب الخامسة والذين أصبحوا في دائرة الشبهة والاتهام والتأويل".

وأضاف" وللقاني بنفسي ولأني ليس لدي ما أخشاه فإنني تقدمت أمس إلى النائب العام وهيئة مكافحة الفساد للتحقيق في كافة تعاملاتي البنكية وذمتي المالية". وأطالب بنشر نتائج ما ستسفر عنه نتائج التحقيق.

فيصل الكندري

شمات

مجلس الوزراء

على بنود الاستجواب، موضحاً جميع التفاصيل المتعلقة بمحاوره الخمسة، كما ناقش المجلس الجوانب الدستورية والقانونية المتعلقة بمادة الاستجواب، ومدى استجابته لأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بما ينص عليه من ضوابط وشروط وإجراءات.

في سياق متصل أعلن رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري عن تسلمه أمس، طلب استيضاح من وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، بشأن عدد من محاور الاستجواب المقدم له من النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي.

وقال الكندري: «تسلمت طلب استيضاح من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بشأن المحور الأول والثاني والخامس من الاستجواب المقدم له». أضاف أنه تعامل مع الطلب وفقا لائحة وأحاله إلى النائبين المستجوبين. وكان النائبان السبيعي والحجرف تقدما إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الثلاثاء الماضي، بطلب استجواب موجه إلى الوزير الروضان بصفته من خمسة محاور. ويتعلق المحور الأول وفق ما تقدم به النائبان بـ«النعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية، وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة».

أما المحور الثاني فذكرا أنه يدور حول «الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية، وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب».

ويعنى المحور الثالث وفقا للنائبين بـ «التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة»، فيما تناول المحور الرابع من الاستجواب «التجاوزات الإدارية والمالية في أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وتطرق المحور الخامس وفق اعتبار النائبين إلى «إهدار المال العام بعدم استكمال الإجراءات الرقابية، بالمخالفة للتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله، وإخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه، وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر بالمال العام مخالفة قواعد إعداد الميزانية والانحراف في التقديرات».

من جهة أخرى تدارس مجلس الوزراء، التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن التقرير الدوري العاشر للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية «ديسمبر 2018»، وقد أثنى المجلس على الجهود التي بذلتها كل من وزارة التجارة والصناعة، وهيئة أسواق المال وبلدية الكويت بالتنسيق مع اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت، وما حققته من تقدم في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

كما قرر المجلس الموافقة على إضافة الجهاز المركزي للمناقصات العامة، لعضوية اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت.

ثم استعرض المجلس التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحضير لعملية التقييم المتبادل القادم لدولة الكويت وذلك عن الربع الأخير لعام 2018.

المبارك للشباب

لمتابعتها توصيات المشروع الوطني للشباب «الكويت تسمع» الذي انطلق قبل ست سنوات لتنجز أكثر من 80 بالمئة من توصياته.

عقب ذلك طرح أصحاب المبادرات من الشباب خلال اللقاء عددا من الأفكار الشبابية التي تساهم في تحقيق ركائز رؤية الكويت لعام 2035 «كويت جديدة» في مجالات التجارة والبيئة والإدارة والتكنولوجيا والتعليم والآثار. ثم قام الوزراء والقياديون المعنيون بالرد والتعقيب والإضافة.

وفي ختام الحفل أعلن وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، أسماء الفائزين بجائزة الكويت للتميز والإبداع في نسختها الرابعة. وكانت وزارة «الشباب» أطلقت الجائزة في أكتوبر الماضي بنسختها الرابعة وتأتي وفقا لاستراتيجيتها الشاملة في التنمية المستدامة و تعزيز ثقافة الإبداع والتميز وحث الشباب على تنمية مهاراتهم الإبداعية.

300 مليون دينار

اعتماد إضافي لميزانيتي وزارة الصحة والنفط للسنة المالية الحالية 2019/2018، بحضور وزير الصحة د. باسل الحمود وممثلي وزارة المالية وديوان المحاسبة.

أضاف انه ستتم إضافة 100 مليون دينار من هذه المبالغ إلى بند الأدوية

التشريعية

وكذلك السلطة القضائية الاكتفاء بالمشروع بقانون، كما تنتظر اللجنة ملاحظات السلطة القضائية مكتوبة بشأن قانون تنظيم القضاء.

من جهة أخرى وافقت اللجنة التشريعية والقانونية، بأغلبية أعضائها الحاضرين، على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب عسكر العنزي في القضية رقم «354-2017» جنح ثيماء، ورفضت بإجماع الأعضاء طلب رفع الحصانة عن النائب شعيب المويزري في القضية رقم «260-2019» حصر نيابة الإعلام.

قضاة الجزائر

أضافت المصادر نفسها أن التوجه الرئيس في الوقت الحالي يذهب إلى تعديلات في خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوتفليقة في رسالة ترشحه في الثالث من مارس الجاري، وتستند إلى إرجاء الانتخابات وفقا للمادة 107 من الدستور، والتي تتيح للرئيس اتخاذ قرار إرجاء الانتخابات حال توفر ظروف قاهرة، والدعوة إلى مؤتمر وفاق وطني، يجري التحضير للإعلان عن تكليف الدبلوماسي الأخضر الإبراهيمي لقيادة هيئة عليا تتولى الإشراف على المؤتمر وفق أجندة زمنية، وبعضوية شخصية معارضة، سربت معلومات عن إمكانية أن تكون الناشط والحقوقي مصطفى بوشاشي.

ويعد الأخضر الابراهيمي، وهو وزير خارجية سابق في الجزائر، والمبعوث الأممي السابق إلى سورية، أكثر الشخصيات التي كانت تتردد على زيارة بوتفليقة في السنوات الأخيرة منذ إصابته بوعكة صحية في إبريل 2013، وهو من ثم يعتبر من بين أقرب الشخصيات له.

وعاد بوتفليقة السبت الماضي إلى الجزائر، بعد رحلة علاج دامت أكثر من عشرة أيام في مشفى سويسري. وكان مقرراً أن يطلق الرئيس قراراته الجديدة من مقر إقامته الطبية في جنيف، غير أن ذلك لم يحصل. وأشارت مصادر إلى أن مستشاريه بوتفليقة نصحوه بإرجاء هذه القرارات حتى عودته إلى الجزائر، لكون إطلاق قرارات مهمة وحساسة تخص الحكومة والمستقبل السياسي للبلاد خلال تواجده في الخارج، على غرار قرارات كان اتخذها خلال فترة إقامته الطبية في فال دوغراس بين إبريل ويوليو 2013، قد يعقد الوضع ويزيد من حالة استفزاز الشارع، إضافة إلى أن القرارات السيادية تتخذ داخل البلاد.

ويعتقد المتابعون لتطورات المشهد السياسي أن تكون هذه الخطوات بالنسبة للسلطة والمجموعة المحيطة بالرئيس بوتفليقة الأكثر مناسبة لضمان خروج مشرف للرئيس، مقارنة مع تطبيق تدابير المسار الدستوري المتضمن في المادة 102، وخطوة يمكن أن تساهم في تهدئة الشارع، واستجابة مكافئة للمطالب السياسية، ويبدو هذا المخرج السياسي مشابهاً وقريباً جداً من تجربة ومخرجات المائدة المستديرة في بولندا في فبراير 1989.

ويطرح الجيش نفسه كضامن لأية مخارج يعلنها الرئيس بوتفليقة، وهو تفسير يفهم من التصريحات الأخيرة لقائد أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح الذي أعلن في خطاب ألقاه قبل يومين أمام القيادات العسكرية، أن الجيش يملك والشعب نفس الرؤية المشتركة للمستقبل.

ويتوقع أن يعلن الرئيس بوتفليقة عن تعديل حكومي موسع، وإقالة رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى، الذي بات شخصية منبوذة من قبل الشارع، إذ تعرض لمحاكمة شعبية بسبب مواقفه وقراراته، وخاصة تصريحاته الأخيرة التي هدد فيها المتظاهرين باستعمال القوة والحل الأمني، ثم تشكيكه في المظاهرات، وتحذيره من تحويل الجزائر إلى سورية.

كما يتوقع تكليف شخصية مستقلة بتشكيل حكومة كفاءات، إذ سربت بعض المصادر ثلاثة أسماء لتولي هذا المنصب، وهي وزير الخارجية السابق ووزير الدولة المستشار الدبلوماسي للرئيس بوتفليقة، رمطان لعمامرة، والذي تراهن عليه السلطة للعب دور مهم في المرحلة المقبلة، خاصة أنه يحظى ببعض التقدير لدى الرأي العام والقوى السياسية في الجزائر، ولم تطرح في مساره السياسي خطابات حادة تجاه المعارضة؛ كما طرح اسم رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، والذي قالت مصادر إنه تم الاتصال به فعلياً، بعد استبعاد شخصية ثالثة كانت مرشحة لتولي المنصب، ويتعلق الأمر بوزير الداخلية الحالي نور الدين بدوي، الذي يلقى اعتراضاً مسبقاً لكون المعارضة تتهمه بالوقوف وراء التلاعب بالانتخابات النيابية والبلدية التي جرت على التوالي في مايو 2017 ونوفمبر الثاني 2018.

وتراقب قوى المعارضة وكوادر الحراك الشعبي ما سيطرحه الرئيس بوتفليقة من مخرجات سياسية، وترفض التعاطي مع تسريبات ومعلومات لم تتضح بعد كافة تفاصيلها.

بوينغ

الطراز الذي بدأ إنتاجه قبل عامين تعليق العمل بـ 97 طائرة من "ماكس 8" تملكها.

وباعت بوينغ حتى الآن 76 طائرة من نموذج 737 ماكس 8 لشركات طيران صينية، فيما هناك 104 طائرات من هذا النوع تحت الطلب لهذا البلد، بحسب بيانات لبوينغ من يناير.

وخمس مبيعات هذا الطراز تعود إلى الصين.

وتحطمت طائرة تابعة للخطوط الإثيوبية أمس الأول بعد وقت قصير من إقلاعها من مطار أديس أبابا متجهة إلى العاصمة الكينية نيروبي، نتج عنه مقتل جميع من على متنها وعددهم 159.

وانتجت الشركة الأميركية الآلاف من هذا الطراز، الذي يعد الأكثر مبيعا في تاريخها. وكانت طائرة من طراز 737 ماكس 8، تابعة لخطوط "ليون اير" تحطمت في أكتوبر على السواحل الإندونيسية وقتل جميع من على متنها وعددهم 189.

وكان من المفترض ان تعلن بيونغ هذا الأسبوع تفاصيل الطراز الجديد من طائراتها التي تعد الأضخم وتسمى 777X، وتم طلب أكثر من 300 منها معظمها من شركات طيران في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وفقا لمحطة السي إن إن. وتحوي 777 إكس، التي ستسلم الدفعات الأولى منها إلى المشترين العام المقبل، على أكبر محركات نفاثة في العالم، ويبلغ طولها 252 قدما (77 مترا) من الرأس إلى الذيل.

وكانت بوينغ أصدرت بيانا بعد حادثة الطائرة الأثيوبية "أعلنت أسفها على سقوط ضحايا"، وكشفت أنها أرسلت فريقا تقنيا لمساعدة السلطات في أديس أبابا في التحقيقات.

وأعلنت الخطوط الجوية الإثيوبية المملوكة من الدولة على تويتر أن الصندوق الأسود الذي يحتوي على البيانات التقنية للرحلة، والأخر الذي يسجل المحادثات في قمرة القيادة «قد عثر عليهما» الاثنين في موقع التحطم في قرية تولو فارا الواقعة على مسافة 60 كلم شرق أديس أبابا.

وأكدت الشركة الإثيوبية في بيان «ننطلق من مبدأ أننا سنعثر على سبب التحطم في بيانات الصندوق الأسود».

وأعلنت الخطوط الإثيوبية الاثنين أنها ستوقف استخدام جميع طائرات بوينغ 737 ماكس بعد الحادث. وقالت الشركة في بيان نشرته على تويتر إن «الخطوط الإثيوبية قررت وقف العمل بأسطولها الكامل من بوينغ 737 ماكس منذ يوم أمس الأول 10 مارس، حتى إشعار آخر».

وفي هذه الأثناء، قررت إندونيسيا أيضا تعليق العمل لطائراتها بوينغ 737 ماكس 8، فيما أمرت كوريا الجنوبية خبراءها بالتحقق من طائرتين من هذا الطراز تابعتين لشركة «إيستار جات» المحلية.

في المقابل، أعلنت «فلاي دبي» عن ثقتها بسلامة أسطولها.

وأقلعت الرحلة «إي تي 302» الساعة 8.38 صباحًا (06.38 ت غ) الأحد من أديس أبابا وفقد الاتصال بها بعد ست دقائق من الإقلاع. وبحسب تغيفن ديشاسا وهو أحد شهود العيان «كانت النيران تشتعل في الطائرة عندما وقعت على الأرض. الطائرة كانت أصلاً مشتعلة قبل التحطم بقليل».

وخضعت هذه الطائرة التي حازت عليها الخطوط الإثيوبية عام 2018 لأعمال صيانة في 4 فبراير، وخلفت لدى تحطمها حفرة كبيرة بعمق عشرات الأمتار، بعدما تفتت الطائرة إلى أجزاء جراء التحطم.

ومن المقرر أن ينضم إلى محققي الوكالة الإثيوبية للطيران المدني الموجودين على الأرض منذ الأحد بعد الظهر لجمع ما أمكن من الأدلة، فريق تقني تابع لشركة بوينغ. وسيتم التحقيق بمشاركة محققين أميركيين.

وتملك الخطوط الجوية الإثيوبية ذات السمعة الجيدة والمملوكة منذ في المئة من الدولة 100 طائرة، ما يجعلها الأكبر في إفريقيا.

وأعلن عن يوم حداد وطني الاثنين في إثيوبيا فيما كانت كينيا الأكثر تضررا من هذه الكارثة. وكان 32 من مواطنيها على متن الطائرة علما بأن نيروبي هي المقر الإقليمي للأمم المتحدة التي تأثرت أيضا بشدة بهذه الكارثة.

وكانت حادثة الأحد حاضرة في الأذهان الاثنين لدى افتتاح المؤتمر السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للمناخ التي تحتضن العاصمة الكينية مقره الدولي.

وأزيلت أعلام الدول التي ترفرف عادة في ممر المقر العام لبرنامج المناخ التابع للأمم المتحدة، ونكست فقط الأعلام الزرقاء للأمم المتحدة.

سوريا الديمقراطية

بشرق سوريا، وعثرت على مستودع أسلحة تابع للمتشددين.

وقال بالي إن مقاتلي التنظيم حاولوا شن هجمات انتحارية وأن أحد مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية قتل وأصيب أربعة في الاشتباكات.

روحاني

ولم يكشف التلفزيون عن أي تفاصيل. وذكر روحاني، الذي يقوم بأولى زياراته الرسمية للعراق، في مؤتمر صحفي إنه يتطلع أيضا لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب.